اختلالات النظام الاقتصادى العالمى ومحركات تغييره

إبراهيم نوار

مستشار وزير الصناعة والتجارة السابق
عمل الكاتب، فى فترة سابقة، كبير مسئولى الشئون السياسية فى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، ورئيسا للمنظمة العربية لحرية الصحافة (APFW)

نشأ النظام الاقتصادى الدولى، الذى يعيش العالم فى ظلاله حتى الآن، فى ظل ظروف تاريخية شهدت بزوغ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية، وسياسية، وعسكرية مهيمنة على العالم، وهو ما ساعد على أن تصبح عملتها الوطنية (الدولار الأمريكى) هى عملة الاحتياطى النقدى العالمى الرئيسية. وقد تم تثبيت هذا الوضع فى اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، التى أسست لإنشاء ثلاث مؤسسات دولية متعددة الأطراف بين الحكومات، هى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ثم أخيرا منظمة التجارة العالمية، لتصبح هذه المؤسسات الأدوات الوظيفية التى تعمل يوما بعد آخر على تحقيق الاستقرار للنظام الاقتصادى العالمى، من خلال ترتيبات يتم الاتفاق عليها، لتصبح بعد ذلك هى القواعد والمعايير التى تقوم عليها المبادلات بين الدول، من خلال الأسواق وقنوات التبادل المختلفة. وقد خضعت لتلك القواعد والمعايير المعاملات النقدية والتدفقات المالية، وحركة السلع والأفراد.

نظرا لأن اجتماعات بريتون وودز التى لم فيها نجم الاقتصادى البريطانى، جون مينارد كينز، جاءت بينما الحرب العالمية الثانية كادت تضع أوزارها، وبعد تجربة اقتصادية أليمة، خلال سنوات الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضى، فإن الاعتقاد بقدرة الأسواق على تنظيم نفسها بنفسها بدون تدخل أو قيود كانت محل شك كبير. كذلك، كانت تحديات إعادة بناء ما خربته الحرب العالمية الثانية فى العالم، خصوصا فى أوروبا الغربية، عاملا مساعدا على حفز أفكار كينز بشأن دور الدولة فى الاقتصاد، ومسئولياتها فى إعادة البناء، وتنظيم الأسواق لضمان كفاءتها واستقرارها. وعلى هذا الأساس، فإن ترتيبات إقامة نظام اقتصادى عالمى، بعد الحرب العالمية الثانية، تميزت بإتاحة مساحة كبيرة لدور الدولة فى الاقتصاد، بما فى ذلك وضع قواعد تنظيم الأسواق، فى نقيض مكشوف لفكرة آدم سميث التقليدية عن "اليد الخفية" التلقائية، التى تضمن تحقيق التوازن فى السوق، وتستبعد منطقيا وقوع أزمات اقتصادية عالمية.

واستمرت مؤسسات بريتون وودز وأيديولوجيتها فى أداء دورها على الوجه الأكمل، طبقا للإطار الموضوع لها. ولم يتطرق الشك إطلاقا إلى أن هذا الدور قد لا يضمن استقرار النظام الاقتصادى العالمى، حتى وقعت الدول الصناعية الغربية فى أزمة اقتصادية عميقة، بعد رفع أسعار البترول بواسطة منظمة أوبيك فى سبعينيات القرن الماضى، وما أدى إليه ذلك من تضخم، وبطالة، وتراجع لمعدلات النمو.

مع اتساع نطاق البحوث الاقتصادية حول ظاهرة "الركود التضخمى" Stagflation، اتجه الفكر الاقتصادى إلى إعادة النظر فى دور الدولة، التى فشلت عمليا -فى ذلك الوقت- فى ضمان النمو الاقتصادى المستقر بعد فترة طويلة من النمو منذ منتصف الأربعينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضى. فى تلك الفترة، ظهر تأثير مدرسة شيكاغو فى الفكر الاقتصادى، لاسيما أفكار ميلتون فريدمان (حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٧٦)، الذى بشر بنهاية عصر تدخل الدولة، وإعادة عجلة القيادة إلى السوق، على أساس أنها هى الأكثر كفاءة، والأكثر قدرة على تحقيق النمو المستقر الذى يضمن توفير المزيد من فرص العمل، وتخفيض التضخم فى آن واحد. وقدم فريدمان وصفة جديدة للسياسة الاقتصادية تقوم على أسس تحرير الأسواق من القيود، وبيع ما تمتلكه الدولة من مؤسسات اقتصادية، وتحرير التجارة العالمية، مع التركيز على أهمية استخدام السياسة النقدية فى ضبط توازن السوق بشرط استقلالية البنك المركزى عن الإدارة الحكومية، وأن يكون الهدف الرئيسى للبنك المركزى هو ضمان معدل منخفض للتضخم.

ومع نجاح الوصفة التى قدمها ميلتون فريدمان فى التطبيق فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى ثمانينيات القرن الماضى، تحت قيادة كل من رونالد ريجان، ومارجريت ثاتشر، وبناء على ما كان يعتقده ريجان من أن ما يصلح للولايات المتحدة يصلح للعالم كله، فإن وزارة الخزانة الأمريكية تولت إدارة حوار مع مسئولى كل من البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، بهدف

إقناعهم بسياسة جديدة تقوم على ثلاثة مقومات رئيسية، هى التشدد فى السياسات المالية Fiscal Austerity، والخصخصة Privatization، وتحرير الأسواق من القيود الحكومية Market Liberalization، وهى السياسة التى عرفت فيما بعد باسم إجماع واشنطن Washington Con-sensus، وأصبحت عمليا السياسة الرسمية لمؤسستى بريتون وودز(١). واستمرت هذه السياسة وانتشرت فى العالم كله تقريبا، خصوصا بعد تفكك معسكر الدول الاشتراكية، وسقوط تنظيمها الاقتصادى الأممى (منظمة الكوميكون)، ثم سقوط الاتحاد السوفيتى نفسه وتفككه، إلى دول كثيرة انتهجت جميعا بشكل أو بآخر سياسة اقتصادية تأخذ بمقومات إجماع واشنطن.

لكن هذا الإجماع القائم على تحرير الأسواق، والخصخصة، والسياسات المالية والنقدية المتشددة، لم يلبث هو الآخر أن تعرض لاختبار قاس، عندما بدأت الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٧ فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وانتشرت آثارها فى جميع أنحاء العالم تقريبا. وقد بدا مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى عاجزا تماما عن مواجهة الأزمة، ولم تفلح الإجراءات النقدية التى اتخذها فى الحد منها ووقفها(٢)، وهو ما دفع الرئيس الأمريكى الجديد وقتئذ، باراك أوباما، الذى تسلم السلطة، فى يناير ٢٠٠٨، إلى أن يطلب من مستشاريه إعداد استراتيجية واضحة وفعالة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، والقضاء عليها، بعد أن وصلت إلى مدى يهدد وجود كبريات الشركات الأمريكية، مثل جنرال موتورز، وأهم البنوك فيها، مثل سيتى جروب، وجولدمان ساكس، إضافة إلى مؤسسات التمويل العقارى، التى كانت شرارة الأزمة قد انطلقت منها.

وعلى أساس اقتناعات مؤكدة بأن السياسات النقدية لن تجدى، اقترح مستشارو أوباما أن تتدخل الحكومة الفيدرالية الأمريكية بحزمة إجراءات للإنقاذ المالى والاقتصادى تتضمن شراء أسهم البنوك، والشركات المعرضة للانهيار، وهو ما يعنى عمليا تأميمها لمصلحة الدولة. لكن الخطة لم تكن تماما بهذه الصورة، حيث إن مستشارى الرئيسى كانوا يرون أن إجراءات التأميم مؤقتة، وأن الحكومة ستبيع أسهمها فى السوق عندما يتحقق الاستقرار. وقد فعلت الكثير من الدول الصناعية الغربية الشىء نفسه، خصوصا فى بريطانيا وألمانيا.

كانت أزمة ٢٠٠٧/٢٠٠٩ بمنزلة البرهان الأكيد على أن الأسواق ليست فى إمكانها وحدها أن تتجنب وقوع أزمة، ولا تستطيع الخروج منها وحدها بدون مساعدة الدولة. لذلك، فإن السياسات التى تم اتباعها للخروج من الأزمة كانت تتناقض تناقضا بينا وسافرا مع مسلمات ومقومات أفكار ميلتون فريدمان، وإجماع واشنطن. ومع ذلك، فإن كلا من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى لا يزالان حتى الآن يتمسكان فى اتفاقاتهما مع الدول الأعضاء (الدول النامية أساسا، لأن الدول الصناعية لا تلجأ عادة إلى الصندوق أو البنك للاقتراض) بمبادئ إجماع واشنطن الذى سقط سقوطا مروعا فى الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويمثل هذا الموقف عنصر قلق شديدا فى الأسواق، وبين صانعى السياسات الاقتصادية فى العالم، خشية أن يؤدى استمرار كل من البنك والصندوق فى العمل بسياسات اقتصادية ثبت فشلها، إلى الفشل فى مواجهة أزمات جديدة قد تقع فى وقت قريب. وهذا القلق لا يساور الاقتصاديين خارج الصندوق والبنك فقط، بل إن بعض مسئولى المؤسستين أعربوا عن خشيتهم من أن تقع أزمة مالية قريبا، وأن العالم غير مستعد عمليا لمواجهتها، أو الحد من آثارها(٣). ومع ذلك، فإن العالم لم يتوصل حتى الآن إلى صيغة عملية قابلة للاختبار فيما يتعلق بإعادة بناء النظام الاقتصادى العالمى، بما يضمن تحقيق النمو المستقر المستدام، الذى يوفر فرص العمل الملائمة، ويحافظ على مستوى أسعار عند معدل تضخم منخفض، مع تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة.

أولا- ملامح عصر الاضطراب العالمى:

نحن نعيش فى عصر اضطراب Age of Turbulence واسع النطاق على حد تعبير ألن جرينسبان، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى السابق للولايات المتحدة(٤). ويشمل هذا الاضطراب كل مجالات التبادل بين الدول، والمؤسسات والأفراد تقريبا، ابتداء من منظومة القواعد المتفق عليها بين الدول، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التى تحكم النظام الدولى، إلى منظومة القيم التى تبنتها الإنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشأن التحرر والديمقراطية، والسلام، وحقوق الإنسان، وصولا إلى كيفية الاتصال وتبادل المعلومات فى عالم أصبحت تحكمه تقنيات لا تعترف بالحدود القومية للدول. ومن الصعوبة بمكان أن نتصور النظام الاقتصادى القائم على قواعد محددة Rules-Based System يبحر وحده سليما معافى بعيدا عن رياح وعواصف هذا الاضطراب العالمى. ولا شك فى أن هناك حاجة ملحة لأن نعيد دراسة النظام الدولى بعين جديدة، تعيد النظر فى المسلمات والبدهيات المستقرة، التى جرفها تيار الأمواج العاتية للعصر الذى نعيشه، لكنها مع ذلك لا تزال تعشش فى رءوس الكثيرين ممن لا يزالون يقتاتون عقليا على زاد الأفكار والمعتقدات والبدهيات والمسلمات الماضية.

ولأن عصر الاضطراب الذى نعيشه يضع العالم أمام تحديات قاسية، فإن استمرار العمل، وفقا للأنظمة والمعايير السابقة المتعارف عليها، يحمل فى طياته دائما مخاطر الفشل فى مواجهة هذه التحديات. ولأن العالم الذى نعيش فيه يحتضن دائما قوى الخير وقوى الشر معا، داخل كل فرد، وداخل كل مؤسسة، وداخل كل حكومة، فإن مواجهة التحديات تختلط فى آن واحد بمعارك وصراعات من أجل الدفاع عن قيم بعينها والانتصار لها، أو من أجل الهجوم على قيم بعينها لإزاحتها وهزيمتها.

فى هذا السياق، فقد بانت فى السنوات الأخيرة بوضوح ملامح صراع شرس بين قوى تعمل من أجل الانتصار للعولمة، والانفتاح، والحرية، والديمقراطية، والسلام، وقوى أخرى تعمل على العودة إلى العزلة داخل الحدود القومية للدول، والانغلاق، وفرض الحماية، بل وإغلاق الحدود، مستخدمة كل السبل الممكنة لتحقيق أهدافها

النهائية بما فى ذلك إقامة أسوار بالأسلاك الشائكة أو جدران بالخرسانة المسلحة بقصد دغدغة مشاعر قطاعات من الناس تعرضت لأضرار بسبب نواتج سلبية لسياسات العولمة، وتحرير حركة تنقل السلع والأموال والأفراد (الهجرة الشرعية وغير الشرعية). إن ما يحدث الآن من نمو النزعة الشعبوية Pop-ulism فى العالم بقيادة الولايات المتحدة، التى يرفع رئيسها شعار "أمريكا أولا"، يذكِّرنا بما كان يحدث فى عصر الثورة الصناعية الأولى من نزعات حمائية انعزالية، ومن استثارة الرعاع والفوضويين ضد الآلات، وضد التكنولوجيا الصناعية الجديدة، التى كانت تحل محل العمال فى المعامل الصناعية فى ذلك الوقت. لكن تاريخ البشرية يثبت أنه من العسير جدا إزاحة التطور من المستقبل، أوتغييب منتجات العقل البشرى، أو محاولة لتأخير أو اغتيال التغيير الذى يتفق واحتياجات وطموحات المستقبل.

إن العالم، وسط عصر الاضطراب الحالى، يشهد أربعة تحولات تاريخية ضخمة، لن تتوقف عن إنتاج آثارها فى كل جوانب الحياة الإنسانية. وهذه التحولات، هى:

١- التحول الجيوستراتيجى Geo-Strategic Shift، حيث يتحول مركز الحضارة والقوة والنمو فى العالم من الغرب إلى الشرق، بعد أن استغرق وقتا طويلا فى الانتقال ناحية الغرب، واستقر هناك، منذ ترهل الإمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر، ثم هزيمتها وسقوطها نهائيا، وتوزيع أملاكها على الدول المنتصرة الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى. ويتضمن هذا التحول الجيوستراتيجى ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل فى بداية أفول القوة الأمريكية، وبداية تشكُّل مركز جديد للقوة فى أوروبا بقيادة ألمانيا، ثم بداية تحول الصين من مجرد قوة اقتصادية لتصبح قوة سياسية وعسكرية لها قدرة على توسيع نفوذها فى العالم، فى سياق منافسة شرسة مع الولايات المتحدة على احتلال قمة النظام العالمى.

٢- التحول الاقتصادى العالمى Global Economic Shift، وهو تحول أيضا من الغرب إلى الشرق، حيث يتحقق النمو بمعدلات أسرع بكثير. ويتسع نطاق تفاعل الشرق بقيادة الصين فى سلاسل صنع القيمة الإنتاجية Global Value Chains–على الصعيد العالمى– بما ساعد على تحول الصين ودول جنوب شرق آسيا تقريبا إلى مصنع العالم ككل. وقد أوضح بيتر دايكن Peter Dicken فى كتابه المعنون Global Shift(٥) ملامح وآليات عملية التحول الاقتصادى الذى يشهده العالم الذى يسهم عمليا فى إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمى ككل، ولا يقتصر على تعديلات محدودة.

٣- التحول التكنولوجى Technological Shift، وهو ما عبر عنه كلاوس شواب، مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادى العالمى، بمصطلح الثورة الصناعية الرابعة The Fourth In-dustrial Revolution، وهى الثورة التى تقوم على أساس المعرفة، وتترك آثارها فى كل نواحى الحياة المادية، والبيولوجية، والرقمية فى العالم الذى نعيش فيه(٦).

أشار شواب بوضوح فى كتابه، الذى عنونه بالمصطلح نفسه، إلى تأثير أجهزة الروبوت، والذكاء الاصطناعى، والطابعات الثلاثية الأبعاد، والنانو تكنولوجى، والسيارات أو المركبات الطائرة، والبرية، والبحرية ذاتية القيادة. ولم يتجاهل شواب أيضا أهمية وضرورة توجيه تحذير لصناع القرار الأسرى لطرق التفكير الخطية التقليدية، التى تبدو لهم ولأمثالهم المخرج السهل والمريح للتحديات التى يواجهها العالم.

٤- التحول التنظيمى Organizational Shift، وهو تحول تنتهى بمقتضاه ظاهرة تركز القوة Concentration of Power فى أيدى الحكومات أو الدول بالمعنى السياسى الضيق. وبمقتضى هذا التحول، تتوزع مصادر القوة وتنتشر بين الدولة ومؤسساتها من ناحية، والشركات العابرة للحدود ذات النشاط العالمى، ومنظمات المجتمع المدنى، والشخصيات ذات الوزن المعنوى فى مجتمعاتها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية من ناحية أخرى. وبذلك فإن العالم ينتقل من مرحلة تركز القوة إلى مرحلة انتشار القوة Power Diffusion بحسب تعبير جوزيف ناى، وهو ما يسمح بالمزيد من المرونة، وديمقراطية عملية صنع القرار على المستوى العالمى.

وقد أوضح جوزيف ناى Joseph Nye Jr. فى كتابه (مستقبل القوة) The Future of Power كيف أن ظاهرة العولمة وثورة المعلومات تركتا آثارا هائلة على كيفية استخدام القوة فى العلاقات الدولية. واستخلص ناى أن ذلك أسفر عن حدوث تحولين كبيرين فى نمط توزيع القوة فى العالم، الأول هو انتقال مركزالقوة إلى الشرق بسبب صعود آسيا، وأطلق على ذلك مصطلح Power Transition، والآخر هو تحول القوة من الحكومات إلى المنظمات غير الحكومية، وأطلق عليه مصطلح Power Diffusion(٧).

فى خضم التحولات التى يشهدها عصر الاضطراب العالمى، فرضت الكثير من الأزمات الصعبة نفسها على العالم، وهى أزمات فى أغلب الأحوال لم تنشأ من فراغ، وإنما كانت إما مغطاة عمدا، أو مكبوتة التأثير، لكنها لم تتوقف عن استجماع قوتها، والانفجار فى وجه العالم، عندما ساعدت ظروف مختلفة على كشف الغطاء عنها وإطلاقها. من هذه الأزمات ما يتعلق بأداء النظام النقدى العالمى، وهو النظام الذى يشهد تقلصات حادة وأزمات متكررة، منذ أوائل سبعينيات القرن الماضى، بعد هزيمة الولايات المتحدة فى حرب فيتنام وحتى الآن. عندما أتعرض فى هذا المقال لموضوع النظام الاقتصادى.

فإننى أفضل استخدام مصطلح "النظام الاقتصادى العالمى Global Economic Order، وليس النظام الاقتصادى الدولى International Economic System **وذلك لسببين، الأول** هو تجنب ما قد تثيره كلمة "دولى" من اختلاط فى المعنى بين "الدولة – state"و"الأمة – nation" أو "الحكومة – Government" من جانب، و"المجتمع – Society" من جانب آخر. أما **السبب الآخر**، فهو أن النظام الاقتصادى العالمى الحالى لم يعد يتألف من حكومات ومنظمات حكومية متعددة الأطراف

فقط، وإنما أصبح يضم لاعبين متزايدى الفاعلية، مثل الشركات العالمية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها. وقد أشار Raven-hill إلى أهمية التفرقة بين "الدولى" و"العالمى"(٨) للأسباب السابقة. ومن ثم، فإن تفضيلى لاستخدام مصطلح "النظام الاقتصادى العالمى" يتفق وما سبق أن أشرت إليه من تحولات كبرى تجتاح العالم فى الوقت الحاضر، بما فى ذلك التحول الرابع، المتعلق بظاهرة انتشار القوة بعيدا عن تركزها فى أيدى الدول والحكومات.

ثانيا- مرحلة الانتقال إلى عصر الثورة الصناعية الرابعة:

فى خضم عصر الاضطراب العالمى، يعيش العالم حاليا مرحلة الانتقال من آخر مراحل الثورة الصناعية الثالثة، المتمثلة فى الثورة الرقمية (Digital Revolution)، التى جاءت بعد ثورتى البخار والكهرباء. وقد وصل عصر الثورة الرقمية إلى ذروته من حيث استخدام أشباه الموصلات، وأجهزة الكمبيوتر، والإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات. لكن مرحلة الانتقال إلى عصر الثورة الصناعية الرابعة، التى تعيشها الدول الصناعية الغربية، والصين فى الوقت الحاضر تشهد إرهاصات الانتقال إلى عصر ثورة جديدة تعتمد على الذكاء (Smart Revolution) الذى يؤلف بين نظيريه الإنسانى (Human Intelligence) والاصطناعى (Artificial Intelligence) فى كل مستويات ومجالات الحياة من الآلات والمصانع، إلى طرق الاتصال، والتنقل، والعلاج، والإدارة، والدفاع، وغيرها.

وتقوم الثورة الصناعية الرابعة على أساس تقسيم جديد للعمل العالمى تقنيا واجتماعيا، عابر للحدود، من خلال سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains) **التى تتداخل فيها مستويات ومراحل الإنتاج فى العالم أجمع بغير قيود ولا حواجز غير المزايا التنافسية** (Competitive Advantages)**. كما يمزج عصر الثورة الصناعية الرابعة بين الحقائق المادية** (Physical Realities) **والواقع الافتراضى** (Virtual Realities)**. كما يضع أسس علاقات جديدة بين الإنسان والبيئة، تستهدف تعظيم التعاون، وليس الهدر والتخريب.**

لا نعدم قولا إن الثورة الصناعية الرابعة تمثل تغييرا جوهريا فى شكل ومحتوى الحياة البشرية، بما فى ذلك العلاقات بين الأفراد، والمؤسسات، والحكومات، وكذلك فى مجالات الحياة المتنوعة من الإنتاج إلى العمل، والترفيه، والعلاج، والتعليم، وغيرها.

كذلك، لا نعدم قولا إن الثورة الصناعية الرابعة سوف تترك آثارا واسعة النطاق على أربعة محاور رئيسية للتغييرالحضارى الشامل، تشكل مع بعضها بعضا طبيعة محتوى وهوية هذه الثورة، هى:

- **المحور الأول: تغيير علاقة الإنسان بالعالم المادى**، وهى العلاقة، التى كانت تتحقق بواسطة "العمل" بمعناه الإنسانى، إلى علاقة جديدة يتفاعل فيها الإنسان مع العالم المادى بواسطة العمل والأفكار، وبواسطة أجهزة وتقنيات الذكاء الاصطناعى، وهى الأجهزة التى صنعها الإنسان بنفسه. لكنها مع مرور الوقت، باتت بديلا له فى كثير من أنشطة علاقاته بالعالم المادى. وقد أصبحت أجهزة الذكاء الاصطناعى قادرة على مزاحمة العمل الإنسانى فى مجالات كثيرة، مثل إجراء العمليات الجراحية، وقيادة السيارات ووسائل النقل المختلفة، وتعليم الأطفال، وتقديم الخدمات الفندقية والسياحية، والكشف عن المفرقعات، والتعرف على مرتكبى الجرائم، وتقديم خدمات، مثل الترجمة والمحاسبة، وحتى فى مجال تقديم خدمات ممارسة الجنس المدفوع الأجر!

لا تزال أجهزة الذكاء الاصطناعى، كمكون رئيسى من مكونات الثورة الصناعية، الرابعة فى بدايتها. وقد دخلت بالفعل تطبيقات الجيل الأول، التى تعتمد على الأجهزة المبرمجة مسبقا (Pre-Programmed) إلى مجالات الخدمة، بينما يتم الآن تطوير تطبيقات الجيل الثانى من أجهزة الذكاء الاصطناعى المدركة (Cognitive Machines) ذات القدرة على الفهم، والتعرف، والتفاعل، والتعلم، وتدقيق العلاقات بين المتغيرات المختلفة. سيعمق ويوسع هذا الجيل الثانى من أجهزة الذكاء الاصطناعى مجالات الثورة الصناعية الرابعة، وسيضع البشرية فى مواجهة تحديات غير مسبوقة على الإطلاق.

ومع دخول الجيل الخامس G5 من تكنولوجيا أجهزة الاتصالات إلى نطاق الخدمة التجارية فى عدد محدود من دول العالم، بدءا من عام ٢٠١٩، سيتغير شكل منظومات الاتصال بين الناس، وبين أجهزة الكمبيوتر وبعضها بعضا، وبين الآلات وبعضها بعضا بصورة مدهشة لم يعرفها الإنسان من قبل. ويتميز الجيل الخامس من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسرعة الفائقة (بسرعة تصل إلى ٨ جيجابايت فى الثانية)، والدقة الشديدة، والقدرة الهائلة على نقل كمية ضخمة من المعلومات بين أجهزة كثيرة جدا فى الوقت نفسه تقريبا، وبدون تأخير يذكر. وسوف يبدأ تشغيل تكنولوجيا الجيل الخامس G5 فى الولايات المتحدة والصين فى عام ٢٠١٩، بينما سيتأخر التشغيل التجارى فى معظم الدول الصناعية المتقدمة، ومنها بريطانيا، على سبيل المثال، إلى عام ٢٠٢٠، عندما يكتمل إنشاء البنية الأساسية الضرورية(٩).

- **المحور الثانى: تغيير علاقة الإنسان بالجغرافيا والحدود السياسية بين الدول**، بما يعنى أن تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعارف الافتراضية (Virtual Technologies) أصبح يتيح فرصا كثيرة ومتنوعة لنقل وتبادل المعلومات بأشكالها المختلفة، ولإقامة وتشغيل مصانع فى أنحاء مختلفة من العالم لإنتاج منتج واحد فقط بمواصفات موحدة، يشترك فى إنتاجه آلاف العاملين على كل مستويات التصنيع من دول مختلفة، ويدار عن بعد. ومن ثم، فإن التنظيم الصناعى الحديث، على سبيل المثال، يقع بالضرورة فى تناقض مع الحدود القومية للدول. ومع تقدم الثورة الصناعية الرابعة، فإن تدفقات الهجرة فى العالم ستنشط، وستتخذ اتجاهها أساسا من المناطق الأقل تحضرا إلى المناطق الأكثر تحضرا. ونظرا لأن الدول الأكثر تقدما أصبحت تعانى ارتفاع نسبة كبار السن إلى مجموع السكان، وانخفاض معدلات الخصوبة، فإنها ستعيد تنظيم سياسات الهجرة، بما

يتيح استقبال المهاجرين ذوى المهارات البشرية العالية وصغار السن، تحت مظلة محدودة جدا من القيود والتنظيمات (Regulations). وستستهدف السياسات الجديدة فتح أبواب الهجرة أمام المهارات البشرية العالية (skilled-based immigration policy) وهو ما يعنى الدمج بين السياسات السكانية المحلية وسياسات استقدام المهاجرين. كما ستشمل السياسات السكانية الجديدة فى الدول المتقدمة إعادة النظر فى إجراءات التبنى للأسر الراغبة فى الحصول على أطفال، إضافة إلى تخفيف القيود المفروضة حاليا على إنجاب أطفال ذوى خصائص وراثية معدلة.

بذلك، فإن علاقة الإنسان بالجغرافيا والحدود السياسية من المرجح أن تتخذ فى العقود المقبلة منحى مشابها لما حدث خلال الثورة الصناعية الأولى، حيث ارتبطت هذه الثورة بهجرات بشرية واسعة النطاق إلى مناطق النمو الجديدة فى العالم، مثل الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، ونيوزيلندا، والأرجنتين، والبرازيل. ففى الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٩١٣، هاجر نحو ٢٦ مليون شخص من أوروبا إلى مناطق النمو الجديدة، وانتقل ما يقرب من ٥ ملايين هندى من بلادهم إلى المستعمرات الخاضعة للتاج البريطانى، كما انتقل ملايين من الصينيين إلى بلدان أخرى فى الدول المطلة على المحيط الهادى، وغيرها(١٠).

- ***المحور الثالث: تغيير علاقة الإنسان بالبيئة***، والانتقال من عصور الاستنزاف والعداء للبيئة، التى تميزت بها الثورات الصناعية السابقة، إلى عصر يتميز فيه تحقيق النمو بارتفاع وتنوع مستويات التعاون بين الإنسان والبيئة، من خلال معايير النمو الأخضر الصديق للبيئة (Green Growth)، وذلك بهدف ضمان تحقيق النمو المستدام الذى أصبح مهددا بفعل تأثير الثورات الصناعية السابقة. ويتخذ شكل التعاون بين الإنسان والبيئة تطبيقات عملية حية فى الوقت الحالى فى مجالات، أهمها إنتاج الطاقة المتجددة، مثل استخدام الرياح، وضوء الشمس، وتدفق المياه، وحرارة باطن الأرض، وغيرها فى توليد الطاقة اللازمة لتنمية الحياة البشرية، وذلك على العكس مما كان، ولا يزال يحدث من تدمير بالبيئة بحرق الأشجار، أو الفحم، أو البترول والغاز لتوليد الطاقة.

- ***المحور الرابع: تغيير علاقة الإنسان بثمار النمو***، بما يضمن تحرير النمو الاقتصادى العالمى من التشوهات والتحيزات الرأسمالية، التى حرمت كثيرين فى العالم من هذه الثمار، مما أدى إلى تركيز النمو فى مناطق معينة من العالم، وحرمان مناطق أخرى، وتركيز عائدات النمو داخل المجتمع الواحد فى أيدى قلة اجتماعية محدودة تتمتع بثمار تراكم عمل البشرية (مجتمع الـ ١٪)، بينما تعانى الأكثرية (الـ ٩٩ ٪) الفقر والحرمان. وقد أظهر توماس بيكيتى فى كتابه "رأس المال فى القرن الواحد والعشرين"(١١) كيف أن قوانين النمو الرأسمالى تنطوى على تركيز الثروة فى المجتمعات الرأسمالية وتعززه إلى درجة إنتاج نوع من الرأسمالية الوراثية، وكيف أن ذلك يمثل تهديدا للنمو المستدام على مستوى العالم(١٢). وتشير الإحصاءات المتاحة فى الوقت الحالى إلى أن ٤٦٪ من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر الجديد، الذى تقدره إحدى دراسات البنك الدولى بنحو ٥,٥ دولار للفرد فى اليوم(١٣). ومن المرجح أن تتفاقم مشكلات البطالة، والتفاوت الاقتصادى والاجتماعى، والفقر النسبى والمطلق فى العقود القليلة المقبلة، مع تقدم سياسات كل من ائتلاف الذكاء الإنسانى والاصطناعى أو الدمج بينهما، ومن ثم تفاقم المشكلات الناتجة عن ظهور مزاحمة جديدة فى سوق العمل بين الإنسان وأجهزة الذكاء الاصطناعى، مما يهدد بضياع الكثير من فرص العمل لمصلحة المنافس الجديد، وزيادة احتمالات ظهور نوع جديد من البطالة. وسيواجه العالم، بسبب اتساع نطاق وعمق الثورة الصناعية الرابعة، تحدى تحقيق العدالة الاجتماعية Social Equality، وهو التحدى الذى يجب الوفاء به بحسبانه شرطا من شروط النمو المستدام (sustainable growth)، وإلا فإن الصراعات التى قد تنشأ بسبب التفاوت ستهدد كل منجزات الثورة الصناعية الرابعة وما قبلها، ويمكن أن تهدر عقودا طويلة من التراكم الرأسمالى والمعرفى الذى حققته البشرية. لقد اكتشف الإنسان أخيرا طريقه إلى استنساخ ذكائه، بل وإعادة إنتاج الذكاء الإنسانى فى نسخ أكثر تفوقا. كما اكتشف الإنسان طريقه إلى العولمة، وتجاوز الحدود القومية السياسية والجغرافية، وهو يتجه الآن إلى طريق يمهد لعقد صداقة مع البيئة تنمو بالتدريج. لكن الإنسان مع ذلك لم ينجح بعد فى اكتشاف طريق للوصول إلى تحقيق العدالة والسلام مع نفسه، ومع غيره من أبناء جلدته، وهذا هو التحدى الأكبر للثورة الصناعية الرابعة.

ثالثا- محركات الثورة الصناعية الرابعة:

تتكون محركات الثورة الصناعية الرابعة من عدد من التكنولوجيات الجديدة القائدة فى كل ميادين الحياة، إبتداء من موبايل الجيب، والكمبيوتر القابل للطى، إلى مركبات الفضاء والاتصالات الفضائية، مرورا بالتعليم، والعلاج، والعمل، والترفيه، التى تعتمد جميعا فى صورها الجديدة على المعرفة، وعلى ائتلاف الذكاء الإنسانى والاصطناعى. ومن أهم هذه المحركات:

- ***تكنولوجيا كوانتوم الفائقة الدقة والسرعة*** **Quantum Technology**، التى تشمل إنتاج أجهزة الكمبيوتر الفائقة السرعة، وبرامج فك الشفرات السرية لأنظمة التشغيل الإلكترونية المختلفة، وتأمين الاتصالات، وإنتاج وبث موجات كهرومغناطيسية فائقة القوة. ومع أن أهم تطبيقات هذه التكنولوجيا فى الوقت الحاضر يتركز فى ميادين الدفاع والمعلومات، فإن الثورة التى ستحدثها تكنولوجيا الكوانتوم ستصدر رياح تغيير تعصف بكل المألوف حاليا فى مجالات الحياة الإنسانية.

- ***تكنولوجيا معلومات التعارف، والتجسس، والاختراق الإلكترونى*** **Cyber Technology** التى تشمل مجالات الاتصالات Cyber Space Communications، والأمن المعلوماتى Cyber Security، وأمن برامج التشغيل، وغيرها، وتتجاوز كل ما كان متعارف عليه من حدود جغرافية أو سياسية.

- **تكنولوجيا إنتاج أجهزة وبرامج الذكاء الاصطناعى**

Artificial Intelligence technology، وهى التكنولوجيا التى تستخدم الآن على نطاق واسع فى المصانع، والمستشفيات، والمعاهد العلمية، والمطارات، والفنادق فى الصين، والولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، وألمانيا، واليابان، وغيرها من الدول المتقدمة، حيث تقوم فيها الأجهزة الذكية بالتفاعل مع الإنسان، وتقديم الخدمات له، طبقا لتصميمات مبرمجة مسبقا، لحجز الرحلات والمقاعد على الطائرات مثلا، أو لفحص المرضى، أو لتنفيذ عمليات صناعية نمطية كان ينفذها من قبل العمل الإنسانى على نطاق واسع، كما هو الحال –مثلا– فى مصانع إنتاج السيارات أو اللوحات الإلكترونية.

- **تكنولوجيا إنتاج المواد متناهية الصغر Nano technology**، وهى التكنولوجيا المستخدمة حاليا فى إنتاج أقمار صناعية تزن ثلاثة كيلوجرامات أو ربما أقل، ورقائق إلكترونية فى حجم ذرات الرمال، تكون قادرة على حمل جبال من المعلومات، وإنتاج معدات وأجهزة صناعية، وطبية، وعلمية متناهية الصغر، شديدة الدقة.

- **تكنولوجيا تعديل الخرائط الجينية للنبات، والحيوان، والإنسان Gene- Editing technology**، وهى تكنولوجيا لها تطبيقات متنوعة فى العلاج، وفى الإنتاج، وفى تعديل الخصائص الوراثية للمخلوقات، وغيرها.

- **تكنولوجيا إنتاج الموجات الكهرومغناطيسية فائقة السرعة والقوة Electromagnetic technology**، ذات التطبيقات المتنوعة المدنية والعسكرية، وهى تعد حاليا إحدى التكنولوجيات الرائدة فى إنتاج السلاح، وفى صناعات الفضاء.

- **تكنولوجيا الليزر Laser technology**، التى تستخدم فى أجهزة التحكم عن بعد، وفى إنتاج الحزم العلاجية، والأسلحة الفتاكة، وغيرها من التطبيقات المختلفة المدنية والعسكرية، إبتداء من لعب الأطفال وحتى المركبات الفضائية(١٤).

- **تكنولوجيا إنتاج مركبات الفضاء، Spacecraft technology**، وهذه ستزداد أهميتها مع اتساع نطاق النزعة البشرية لاستكشاف الفضاء، والهبوط بمركبات ذكية، أو مركبات مأهولة بالبشر على سطح القمر والكواكب القريبة من الأرض والبعيدة عنها.

- **التكنولوجيا النووية Nuclear technology**، التى ربما ستشهد خلال السنوات المقبلة طفرة هائلة، سواء فى مجال أمان مفاعلات الطاقة النووية، أو فى مجال تكنولوجيا الانشطار النووى، وإنتاج أسلحة ومعدات وأجهزة نووية دقيقة متناهية الصغر. فى عصر الثورة الصناعية الرابعة، لن تفقد القوة النووية مكانتها، وإنما ستعمل كل القوى الكبرى على الاحتفاظ لنفسها بمكانة متفوقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأهمية النسبية للقوة النووية سوف تتراجع عما كانت عليه فى عصر الثورة الصناعية الثالثة.

- **تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة Renewable Energy technology**، فى مجالات استخدام الضوء، وأشعة الشمس، والرياح، وقوة الأمواج، وتدفق المياه، وغيرها فى توليد الطاقة. وهذه سيتسع نطاق تطبيقاتها بسرعة بالغة فى العقود المقبلة نظرا لأمور تتعلق بالبيئة أساسا وبالمحافظة على صحة الإنسان.

كان مصطلح الثورة الصناعية الرابعة قد ظهر للمرة الأولى فى معرض هانوفر الدولى عام ٢٠١١، كما يذكر كلاوس شواب مؤسس، ورئيس المنتدى الاقتصادى العالمى(١٥)، حيث تم استخدام هذا المصطلح الجديد وقتها لوصف التطور فى طرق إنشاء وتشغيل المصانع على المستوى العالمى بطريقة تختلف جذريا عما كان سائدا من قبل، وجرى وصف المصانع الجديدة المتطورة، التى تقوم على أسس سلاسل القيمة، والإدارة الذكية، والتكنولوجيات المدمجة، والتى تؤلف بين كل من الذكاء الإنسانى والاصطناعى بأنها "مصانع ذكية" (Smart Factories). غير أن شواب لم يقدم تعريفا دقيقا للثورة الصناعية الرابعة، مع أنه عاد واستخدم هذا المصطلح فى التقرير العالمى للتنافسية عام ٢٠١٧، معتمدا على التعريف الوصفى الذى قدمه فى كتابه.

رابعا- عوامل الخلل الهيكلية فى النظام الاقتصادى العالمى:

يعانى النظام الاقتصادى العالمى، عوامل خلل هيكلية طويلة المدى، تعكس نفسها بقوة، حال وقوع أزمات قصيرة الأجل. ومع أن عوامل الخلل الهيكلية كافية فى حد ذاتها للإعلان عن وجود أزمة فى النظام الاقتصادى العالمى، فإن صناع السياسة الاقتصادية على مستوى العالم لا يهتمون كثيرا بعلاج الخلل الهيكلى، ما دامت الإدارة اليومية لشئون الحياة تبرهن أحيانا على أنه يمكن احتواء آثاره، وما دامت كل أزمة تنتج معها فرصا لتحقيق الربح لبعض المستفيدين. بل إن أجهزة ومنظمات ومؤسسات صنع القرار فى العالم، ابتداء من الحكومات، إلى المنظمات الحكومية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولى، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية، إلى المؤسسات العالمية العابرة للحدود، تجتهد جميعها فى ابتكار آليات قصيرة الأجل لاحتواء الآثار الشديدة الحادة، التى يمكن أن ينتجها هذا الخلل الهيكلى، سواء فى صورة مساعدات، أو قروض، أو تأمين ضد المخاطر. ونعرض فيما يلى أهم الاختلالات الهيكلية التى يعانيها النظام الاقتصادى العالمى.

١- الخلل فى توزيع القدرات الإنتاجية:

طبقا لإحصاءات البنك الدولى، وصندوق النقد، وتقارير التنافسية العالمية، فإن توزيع القدرات الإنتاجية فى العالم، ومن ثم توزيع الإنتاج العالمى، ونصيب كل دولة منه، ونصيب الأفراد داخل كل دولة، يعانى خللا شديدا، بسبب عوامل تاريخية، وسياسية، واقتصادية، وإدارية. **وتتمثل أهم مؤشرات هذا الخلل فيما يلى:**

– طبقا لتوقعات البنك الدولى لمعدلات النمو الاقتصادى، ونمو الإنتاج فى العام الماضى (٢٠١٨)، فإن دولتين فقط (الولايات

المتحدة والصين) فى العالم تستحوذان وحدهما على نحو ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله (٣٩,٤٪)

– الدول الخمس الأولى فى ترتيب نصيبها فى إجمالى الناتج العالمى (الولايات المتحدة، والصين، وألمانيا، واليابان، وبريطانيا) تستحوذ وحدها على أكثر من نصف إنتاج العالم (٥٣,٥٪)، فى حين أن الدول العشر الرئيسية، التى تتربع على عرش الناتج المحلى الإجمالى العالمى، تستحوذ وحدها على نحو ٦٧٪ من الناتج، وتستحوذ الدول العشرون الرئيسية على أكثر من أربعة أخماس الإنتاج العالمى. فى المقابل، فإن أقل ٩٢ دولة إنتاجا يبلغ نصيبها نحو ١٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى للعالم. هذا يعنى أن أسواق الدول الرئيسية ذات القدرات الإنتاجية الضخمة هى التى تلعب دور محرك النمو، ومركز التأثير فى هيكل الإنتاج العالمى، بينما نحو ٩٠٪ من دول العالم تسود فيها أنماط إنتاج متخلفة، وأسواق رديئة، تلعب دورا هامشيا محدودا جدا فى هيكل الإنتاج العالمى.

على صعيد السكان، يبلغ نصيب الكتل الثلاث الرئيسية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، والصين) التى يتركز فيها الإنتاج نحو ٢٨,٥٪ من إجمالى سكان العالم عام ٢٠١٨ (٢,٢٥ مليار نسمة من ٧,٧ مليار نسمة). وباستبعاد الصين (١,٤ مليار نسمة)، فإن نصيب الكتلتين الأخريين يبلغ ٨٤٠,٢ مليون نسمة بنسبة ١٠,٩٪ فقط من سكان العالم.

يعبر هذا الخلل فى توزيع الناتج العالمى عن نفسه فى كل مجالات الحياة الاقتصادية تقريبا. ولمواجهته، يتم تشكيل مجموعات اقتصادية إقليمية (مثل رابطة آسيان)، أو على درجة متقاربة من النمو الاقتصادى (مجموعة بريكس)، بهدف السعى لوجود نوع من التوازن فى توزيع القدرات الإنتاجية على مستوى العالم.

لكن العملية الرئيسية، التى يتحقق حاليا من خلالها إعادة هيكلة القدرات الإنتاجية فى العالم، تتمثل فى سلاسل صنع القيمة على المستوى العالمى Global Value Chains، التى يتحدد مركز كل دولة فيها على أساس قدرتها التنافسية فى إنتاج سلعة معينة، قد تكون واحدا من عشرات المكونات، التى تدخل فى صنع المنتج النهائى، بصرف النظر عن موقعها على سلم التقدم الاقتصادى فى العالم. ومن خلال سلاسل القيمة، تلعب الشركات العالمية ذات الأنشطة العابرة للحدود دورا جوهريا فى إعادة تنظيم خريطة وقواعد تقسيم العمل على المستوى العالمى، بما يتيح فرصا أفضل للاقتصادات الصاعدة للإسهام بنسبة أكبر فى الاقتصاد العالمى. وقد أسهمت سلاسل صنع القيمة العالمية فى تنشيط النمو الاقتصادى فى مجموعة الدول الصناعية الجديدة، مثل كوريا وإسرائيل، وفى مجموعة الاقتصادات الصناعية الناشئة Emerging Economies، خلال العقود الأخيرة، وهو ما أدى عمليا إلى نشوء مجموعة اقتصادية متميزة تستعد للحاق بالدول الصناعية المتقدمة، تاركة خلفها مجموعة الدول النامية والفقيرة، التى لا تزال تكافح من أجل توفير الاحتياجات المادية الأساسية لمواطنيها من سلع مادية واجتماعية.

وقد أظهرت إحصاءات وتقديرات توزيع الناتج المحلى فى العالم عام ٢٠٠٧ أن نصيب الولايات المتحدة من الناتج المحلى الإجمالى العالمى بلغ ٢٧٪، مقابل ٢٥٪ للاقتصادات الصناعية الصاعدة، ومنها الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا التى شكلت معا فيما بعد يونيو ٢٠٠٩ مجموعة بريكس، بينما بلغ نصيب دول منطقة اليورو ٢٤٪، واليابان ٨٪، وبريطانيا ٥٪، وتوزعت النسبة المتبقية على غيرها من دول العالم (على أساس أسعار الصرف الرسمية للعملات بالأسعار الجارية). لكن هذا التفوق الواضح للولايات المتحدة كأكبر منتج فى العالم تراجع كميا، خلال السنوات التالية، إلى ٢٤٪ حتى عام ٢٠١٧، وارتفع نصيب مجموعة بريكس وحدها حتى أصبح يلامس نصيب الولايات المتحدة بنسبة ٢٣,٣٪ من الإنتاج العالمى، فى حين أن نصيب الاقتصادات الصاعدة من الإنتاج العالمى ارتفع بشكل عام إلى ٣٤٪ عام ٢٠١٢، ثم إلى ٤٠٪ تقريبا عام ٢٠١٧(١٦). يعنى ذلك الأمر أن هيكل الإنتاج العالمى يتحرك ببطء من وضع التركز إلى وضع إعادة التوزيع (ولا أقول التشتت)، بما يسمح بتنمية أسرع فى الدول النامية، ويساعد على نشأة نظام اقتصادى عالمى أكثر توازنا. وفى الوقت الحالى، تسهم الدول الصناعية الصاعدة بالنسبة الكبرى من الزيادة فى معدلات النمو فى العالم. ويؤكد تحليل الإحصاءات أيضا أن عملية إعادة توزيع الناتج على مستوى العالم، وتغيير قواعد التقسيم الدولى للعمل على أساس القدرات التنافسية، هى ليست مباراة صفرية Zero-Sum Game، كما قد يعتقد البعض، لكنها مباراة يمكن أن يربح فيها جميع المتسابقين، كما استنتج تقرير التنافسية العالمى ٢٠١٨.

٢- تركز التجارة العالمية:

تشير إحصاءات التجارة العالمية لعام ٢٠١٦ إلى أن ظاهرة تركز الإنتاج على مستوى العالم تعكس نفسها بقوة مماثلة فى مجال التجارة، حيث تتركز التجارة العالمية فى دولتين رئيسيتين فى العالم، هما الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبى. ويبلغ نصيب هذه القوى الاقتصادية الثلاث ٤٦٪ من الصادرات الكلية للعالم، و٤٥٪ من الواردات الكلية للعالم فى عام ٢٠١٦. وفى مجال الصادرات، احتلت الصين المركز الأول بنسبة ١٧٪، يليها الاتحاد الأوروبى بنسبة ١٦٪، ثم الولايات المتحدة بنسبة ١٤٪. أما فى مجال الواردات، فإن الولايات المتحدة هى أكبر مستورد فى العالم بنسبة ١٨٪ من الواردات العالمية، يليها الاتحاد الأوروبى بنسبة ١٥٪، ثم الصين بنسبة ١٢٪(١٧).

يلاحظ أن الولايات المتحدة تمتعت، حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضى، بمركز تجارى ممتاز على الصعيد العالمى، من حيث قدرتها على تحقيق فائض فى ميزان الحساب الجارى. لكن هذا المركز بدأ يضعف مع زيادة الحاجة إلى تمويل حرب فيتنام، ومحاولة الحد من خسائر الحرب عن طريق زيادة الإنفاق العسكرى، وهو ما أسفر عن تحول الحساب الجارى للولايات المتحدة من وضع تحقيق الفائض، أو مجرد المحافظة على التوازن، إلى وضع العجز، وذلك منذ بداية تسعينيات القرن الماضى. وهنا، يجب ملاحظة أن هذا التحول ترافق من الناحية

الجيوستراتيجية مع سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية المعسكر الاشتراكى بمنظومتيه الدفاعية (حلف وارسو)، والاقتصادية (منظمة الكوميكون)، وكأن صعود الولايات المتحدة لتتربع وحدها على قمة النظام الدولى كان يحمل فى الوقت نفسه جنين انهيار قوتها. وهو ما يعنى أيضا أن الولايات المتحدة فشلت فى تحويل انتصارها فى الحرب الباردة إلى ثمار أو أرباح تجنيها من السلام Peace Dividends، بما يساعدها على تعزيز قوتها الاقتصادية، وتحويل جزء من الوفر الناتج عن تخفيض التوتر إلى الاستثمار فى القطاعات الرائدة، التى تحقق لها استمرار القدرة والسيطرة، فى عالم يشهد منافسة شرسة فى شتى مجالات الحياة تقريبا.

إلا أن عددا من قادة الاقتصاد العالمى فى ثمانينيات القرن الماضى قلل كثيرا من خطورة اتساع العجز فى الحساب الجارى فى الدول الصناعية المتقدمة. وظهر فى أدبيات التحليل الاقتصادى ما أطلق عليه "مبدأ لوسون" Lawson Doctrine، ذلك نسبة إلى نايجل لوسون، وزير الخزانة البريطانى الأشهر، فى فترة حكم مارجريت تاتشر. ويقول مبدأ لوسون باختصار إن العجز فى الحساب الجارى فى الدول الصناعية المتقدمة لا يثير قلقا فى حد ذاته، ما دام أثره لا ينعكس فى صورة عجز فى الميزانية الحكومية(١٨). وكان لوسون فى ذلك الوقت يبنى وجهة نظره على أساس أنه إذا كان نشاط القطاع الخاص هو المحرك لزيادة العجز فى الميزان التجارى والحساب الجارى، فإن القطاع الخاص، بقوة "اليد الخفية"، التى تحدث عنها آدم سميث، يستطيع تصحيح هذا العجز بدون التأثير فى توازن العملة المحلية (الاسترلينى). لكن الأخير بعد رحيل لوسون عن وزارة الخزانة، نتيجة خلاف مع مارجريت تاتشر، تعرض لاختبار شديد القسوة، عندما خضع لضربات شرسة بمناسبة انضمامه لآلية أسعار الصرف الأوروبية European Exchange Rate Mechanism عام ١٩٩٢، وخسرت الخزانة البريطانية وقتها أكثر من مليار جنيه استرلينى فى محاولات مستميتة لإنقاذ قيمته، واضطر رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت، جون ميجور، إلى تخفيض قيمة الاسترلينى الذى كان من الناحية العملية يرزح تحت تأثير عجز كبير فى الحساب الجارى(١٩).

٣- تركز عملات تسوية المدفوعات والاحتياطى العالمى:

تشير إحصاءات صندوق النقد الدولى إلى أن الدولار الأمريكى يستحوذ على النسبة العظمى بين عملات العالم فى النظام النقدى العالمى. ومع ذلك، فإن حسابات التحوط ضد المخاطر المالية والتجارية، واحتمالات ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية تلعب دورا معززا لقوة الدولار. وقد ظهر تراجع الدولار فى الربع الأول من العام الماضى ٢٠١٨، إذ انخفضت حصة الدولار فى سلة عملات الاحتياطى النقدى العالمى إلى أقل مستوى لها فى الأعوام الأربعة الأخيرة. وفى المقابل، ارتفع نصيب كل من اليوان الصينى، واليورو، والاسترلينى. وبلغت قيمة الاحتياطى النقدى الدولارى فى العالم ٦,٤٩٩ تريليون دولار بنسبة ٦٢,٤٨٪ من إجمالى الاحتياطى العالمى، مقابل ٦٢,٧٢٪ فى الربع الأخير من العام الماضى ٢٠١٧. وجاء اليورو فى المركز الثانى بنسبة ٢٠,٣٩٪ من الاحتياطيات الدولية، ثم الين اليابانى بنسبة ٤,٨١٪، والجنيه الاسترلينى بنسبة ٤,٦٨٪، وأخيرا اليوان الصينى بنسبة ١,٣٩٪ من مجموع الاحتياطى النقدى الدولى.

ولم يكن هذا الدور الذى يلعبه الدولار وليد اللحظة، كما أنه لم يتأثر كثيرا بعد خروج الولايات المتحدة بشكل منفرد فى أغسطس ١٩٧١ من التزامها بربط قيمة الدولار بالذهب، وتحويله إلى ذهب عند الطلب. فقد ظل الدولار الأمريكى يهيمن على تدفقات القروض على مستوى العالم ككل، فالنسبة العظمى من القروض وأدوات تمويل الديون الأجنبية، مثل السندات الدولية، تصدر مقومة بالدولار. وتشير التقديرات إلى أنه حتى عام ٢٠٠٠، كانت النسبة العظمى من القروض عبر الحدود متركزة فى معاملات بين الدول الصناعية المتقدمة (٩٠٪ من الإقراض عبر الحدود)، فى حين أن الدول النامية أو الاقتصادات الصناعية الناشئة استحوذت فقط على نسبة تبلغ ٨,١٪ من مجموع الإقراض عبر الحدود، والحالى كذلك فى أدوات تمويل الديون، مثل السندات، حيث استحوذت الدول المتقدمة على ٨٤٪ منها، فى حين بلغ نصيب الدول النامية والصاعدة نحو ٨٪ فقط(٢٠).

كذلك، فإن الدولار ظل يستحوذ على النسبة العظمى من الاحتياطى النقدى العالمى (٧٦٪ بنهاية عام ٢٠٠٠)، حين بلغت قيمة الاحتياطى الدولارى للعالم كله فى ذلك الوقت ١٤٥٠ تريليون دولار، منه ما يقرب من ٩٢٢,٤ مليار دولار فى الولايات المتحدة. لكن الدول النامية، والدول الصناعية الصاعدة التى كانت تخشى تأثير تقلبات الدولار، عمدت منذ العقد الأخير من القرن الماضى إلى زيادة احتياطياتها الدولارية (عن طريق زيادة مشترياتها من سندات وأذون الخزانة الأمريكية). أدى ذلك إلى زيادة نصيب تلك الدول إلى ما يعادل ٦٠٪ من مجموع الاحتياطى العالمى فى عام ٢٠٠٠، مقارنة بنسبة بلغت ٣٩٪ فقط فى عام ١٩٩٠(٢١). وتبين هذه الأرقام بوضوح أن الدولار الأمريكى يلعب فى الاحتياطى النقدى الدولى دورا أكبر بكثير من حجم القوة الإنتاجية والتجارية للولايات المتحدة، إذ يرتفع وزنه فى الاحتياطى إلى ما يعادل ثلاثة أمثال القوة الإنتاجية والتجارية. فى حين أن اليوان الصينى يلعب دورا أقل بكثير من القوة الإنتاجية أو التجارية للصين، وهو فى الحقيقة دور هامشى جدا يعادل أقل من ١٠٪ من القوة الإنتاجية والتجارية للصين. ولا شك فى أن هذا المستوى الهامشى لمشاركة اليوان فى النظام النقدى العالمى يمثل واحدا من أكثر مظاهر الخلل الحالية فى هذا النظام، وهو الخلل الذى لم يعالجه صندوق النقد الدولى حتى الآن بإجراءات ملائمة.

مع ذلك، فإنه من دواعى الإنصاف، وتوخى الموضوعية، يجب أن نبين أن الدور العالمى لأى عملة لا يتوقف فقط على القوة الاقتصادية (الإنتاجية والتجارية) للدولة صاحبة العملة، وإنما يتوقف على الكثير من المقومات المالية التنظيمية، والإدارية، والمعنوية، والتاريخية. فمن ناحية المقومات التنظيمية والإدارية، تلعب كفاءة، ونوعية، وشمول أسواق المال فى الدولة المصدرة للعملة دورا

محوريا فى قوتها، وفى مدى قبول عملتها كوحدة لتسوية المدفوعات الدولية، والتدفقات الرأسمالية، وتكوين الاحتياطى النقدى الأجنبى لمساندة العملات المحلية فى الدول الأخرى. كذلك فإن صلاحية العملة للاستخدام كوحدة حساب محاسبية عالمية، وكوحدة تسعير للمنتجات العالمية، بما فى ذلك تسعيرالمواد الخام الرئيسية ومواد الطاقة، مثل النفط والغاز ومشتقاتهما، تلعب أيضا دورا رئيسيا فى قوة العملة على المستوى العالمى. هذا يعنى أن العالم فى نهاية الأمر يقرر نصيب العملة الدولية حسب درجة تفاعلها مع أسواق العالم بشكل مركب، وقابليتها للتحويل، ودرجة الثقة فى السياسات الاقتصادية الكلية، والسياسات المالية والنقدية للدولة المصدرة، ودرجة انفتاح أسواقها على العالم.

كذلك، تشير الملاحظة التاريخية إلى أن القوة الاقتصادية للدولة لا تترجم مباشرة، وفى الحال، إلى قوة نقدية، وإلى سيادة لعملتها على غيرها من العملات. حدث هذا بوضوح فى تاريخ النظام النقدى العالمى، حيث استمر الاسترلينى عملة مهيمنة فى العالم على الرغم من تراجع الوزن الاقتصادى للمملكة المتحدة لمصلحة الولايات المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث إن حجم الاقتصاد الأمريكى تجاوز مثيله البريطانى فى عام ١٨٧٢. وبعد ذلك بنحو أربعة عقود من الزمن، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر فى العالم فى عام ١٩١٥. وبالرغم من ذلك، لم يتحول الدولار إلى العملة المهيمنة تماما على النظام النقدى العالمى إلا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما خرجت أوروبا من الحرب مثقلة بالديون، مقابل الخزانة الأمريكية التى تزخر بالفائض. وعلى المنوال نفسه، فإن مديونية الولايات المتحدة للعالم بعد حرب فيتنام، وخروجها من قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب، وتعويم قيمته مقابل العملات الأخرى، لم تؤد مباشرة إلى سقوط الدولار من عرش الهيمنة على النظام النقدى العالمى، وإن كان نصيبه قد تراجع عن ذى قبل. ولذلك، فإنه ليس من المتوقع أن يتحول اليوان الصينى إلى عملة دولية رئيسية فى النظام النقدى العالمى لمجرد أن الصين قد تصبح خلال عقدين من الزمان القوة الإنتاجية والتجارية الأولى فى العالم. ومن الجدير بالذكر هنا أن القيادة السياسية فى الصين تعلم ذلك تماما، ومن ثم فإنها تسعى إلى تعزيز اليوان عن طريق إنشاء ترتيبات مدفوعات ثنائية بالعملات المحلية Currency Swaps تزيد من نطاق تداول اليوان على المستوى العالمى، إلى جانب التوسع فى منح قروض باليوان فى إطار مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative، وتطوير أسواق المال الداخلية وربطها بالأسواق العالمية، وأخيرا البدء فى السماح لشركات تسوية المعاملات التجارية المحلية بواسطة بطاقات الائتمان بتأسيس نظام لتسوية المدفوعات Clearing House مع أحد بيوت تسوية المدفوعات العالمية(٢٢).

٤- التدفق العكسى للاستثمار الأجنبى المباشر Uphill Flows:

طبقا لتقرير صندوق النقد الدولى الأخير عن الاستقرار المالى العالمى(٢٣)، الذى ترافق صدوره مع الذكرى العاشرة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، فإن التطورات الاقتصادية فى أسواق الدول المتقدمة، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨، أسفرت عن بدء البنوك المركزية فى تحريك أسعار الفائدة إلى أعلى، خصوصا الدولار، والاسترلينى، واليين، وذلك من شأنه أن يزيد الطلب على العملة بسبب زيادة جاذبيتها للاستثمار، الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع أسعار هذه العملات عموما مقابل العملات الأخرى. ونتيجة لذلك، وبإضافة تأثير الحرب التجارية، فإن عددا من الدول من مجموعة الاقتصادات الصاعدة تعرض لتحول فى مسار تدفقات المحافظ الاستثمارية والاستثمار الأجنبى المباشر. ويقدر الصندوق أن هناك احتمالا، وإن يكن ضعيفا، وتختلف قوته من حالة إلى حالة، لخروج تدفقات مالية من محافظ الاستثمار فى سندات وأدوات تمويل الديون من هذه الأسواق، باستثناء الصين بقيمة تصل إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكى. وطبقا للصندوق، فإن هذه القيمة تعادل إلى حد كبير حجم التدفق العكسى للاستثمارات من أسواق الدول الصناعية الصاعدة، خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة(٢٤)، وذلك لأسباب، أهمها عودة النمو بمعدلات أسرع إلى الدول المتقدمة، وانتقال البنوك المركزية فى هذه الدول من سياسة التيسير المالى إلى سياسة التشدد والتضييق، من أجل المحافظة على معدل معتدل، وتحت السيطرة للتضخم.

ومع ذلك، وبصرف النظر عن الظروف الراهنة، التى تمر بها أسواق العالم، فإن فوائض رءوس الأموال العالمية، وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر تتخذ طريقها أساسا إلى الدول المتقدمة، وليس إلى الدول النامية أو الدول الفقيرة، وذلك على خلاف ما كانت تعتقده النظرية الاقتصادية التقليدية، طبقا لقانون تناقص الغلة The Law of Diminishing Return الذى توصل إليه ديفيد ريكاردو وطوره بعد ذلك ألفريد مارشال. ويفترض قانون تناقص الغلة ارتفاع إنتاجية رأس المال فى الاقتصادات النامية، حيث وفرة العمل، وندرة رأس المال (أى أنها تقع فى مرحلة تزايد الغلة على منحنى الإنتاج، على العكس من الدول ذات الوفرة فى رأس المال، التى تقع فى مرحلة تناقص الغلة على منحنى الإنتاج). لكن التتبع التاريخى للتدفقات الرأسمالية يثبت العكس تماما. خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١، كانت الولايات المتحدة هى القطب الأكبر الجاذب للتدفقات الرأسمالية العالمية، وبلغت حصتها وحدها ٥٥٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر عالميا فى المتوسط خلال تلك الفترة، تليها بفارق كبير إسبانيا (٦٪)، وبريطانيا (٥٪). وقد جاءت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال تلك الفترة من الصين، أكبر مصدر لرأس المال فى العالم بنسبة ١٦٪، تليها اليابان (١٣٪)، وألمانيا (١٣٪)، والسعودية (٧٪)، وروسيا (٦٪)، ثم النرويج (٤٪)، وسويسرا بنسبة ٤٪(٢٥).

وقد أثار التتبع التاريخى للتدفقات الرأسمالية، منذ ظهر عجز الحساب الجارى للولايات المتحدة، دهشة عالم الاقتصاد الأمريكى روبرت لوكاس Robert E. Lucas الذى كتب مقالا قصيرا (٥ صفحات) فى المجلة الاقتصادية الأمريكية American Economic Review، فى عام ١٩٩٠ يتساءل فيه:

لماذا لا يتدفق رأس المال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة؟ وبعد عرض ومناقشة فروض النظرية الاقتصادية بشأن القيود التى تحكم انتقال رأس المال، خلص لوكاس إلى أن تدفق رأس المال فى الاتجاه المعاكس إلى الدول الغنية المتقدمة إنما يعود إلى جودة نوعية العمل، والتنظيمين الإدارى والإنتاجى فى هذه الدول، وأن هجرة رأس المال من الدول الفقيرة، يعود أيضا للسبب نفسه، لكن سلبا وليس إيجابا. ومن ثم، فإن الإستنتاج الكبير الذى خلص إليه روبرت لوكاس هو أن نوعية العمل وليس كميته فى دالة الإنتاج هى التى تقرر العائد على رأس المال. ومن ثم فإن تدفقات رأس المال إلى الدولة الغنية تذهب إلى حيث العائد الأعلى. كذلك، أشار لوكاس إلى التأثير السلبى للعوامل غير الاقتصادية فى الدول النامية، مثل التأثير السلبى لـ "المخاطرة السياسية" فى حال الاستثمار فى الدول الفقيرة.

وقد أثارت هذه الورقة البحثية القصيرة(٢٦) –التى عرض فيها روبرت لوكاس مقارنة بين الهند والولايات المتحدة عام ١٩٨٨، ووجد أنه طبقا للتحليل التقليدى، واعتمادا على بيانات العمل ورأس المال فى البلدين، أن إنتاجية رأس المال فى الولايات المتحدة عندما تبلغ واحدا، فإنها فى الهند يجب أن تكون ٨٧١,٤! وطبقا لفروض نظرية تناقص الغلة، فإن رءوس الأموال الباحثة عن الربح يجب، طبقا لذلك، أن تهرول إلى الهند بدلا من البقاء فى الولايات المتحدة. لكن الذى وجده لوكاس عمليا كان العكس. ومن ثم، فقد استخلص أن تدفقات رأس المال تتخذ مسارا عكسيا Uphill Flow إلى أعلى (أى إلى الأسواق المتقدمة، وليس إلى أسفل (أسواق الدول النامية) –أقول لقد أثارت استنتاجات روبرت لوكاس جدلا واسعا فى أوساط الاقتصاديين فى كل أنحاء العالم، وحصل روبرت لوكاس، الأستاذ فى جامعة شيكاغو فى ذلك الوقت، على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٥.

لذلك، وطبقا لقاعدة لوكاس بشأن تدفق رأس المال إلى أعلى وليس إلى أسفل، فإن الدول الأكثر احتياجا لرأس المال فى النظام الاقتصادى العالمى هى الأشد حرمانا من التدفقات الرأسمالية إليها، بينما الدول ذات الوفرة فى رأس المال هى الأكثر استفادة من تدفقات الأموال إلى أسواقها من كل المصادر تقريبا، بما فى ذلك الدول النامية الأشد احتياجا لتمويل التنمية عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر لتعويض فجوة التمويل، وانخفاض معدلات الادخار المحلى. ***وإذا انخفض الاستثمار الأجنبى المباشر فلا يبقى أمام هذه الدول من سبيل غير الاقتراض. ويشير واقع الحال إلى أن هذه الدول الأكثر احتياجا تصدر رءوس أموالها النادرة، وجزءا مهما من صافى ثرواتها إلى الدول المتقدمة فى صور مختلفة***(٢٧)، خصوصا من خلال العجز التجارى، وشراء أدوات التمويل، والاحتياطى النقدى. ومن الأمثلة على ذلك أن مصر، التى تفتقر إلى المدخرات ورءوس الأموال الكافية، سددت للخارج من صافى ثرواتها الوطنية رءوس أموال بقيمة تتجاوز ١٠ مليارات دولار (أى ما يتجاوز ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى، وما يزيد على كل قيمة صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى عام ٢٠١٨ لسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية المستحقة عليها.

وإذا أضفنا قيمة العجز التجارى (١٤,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، فإن صافى تحويل الموارد من مصر إلى الخارج فى السنة المالية ٢٠١٨/٢١٧ يعادل ما يقرب من ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بدون إضافة قيمة أرباح الشركات الأجنبية، والشركاء الأجانب المحولة للخارج.

ويظهر تقرير صندوق النقد الدولى عن الاستقرار المالى العالمى (أكتوبر ٢٠١٨) أن تدفقات رأس المال إلى الدول النامية، خلال السنوات الأخيرة، ارتبطت كثيرا بظاهرة ضعف النمو، وانخفاض معدل زيادة الاستثمارات الجديدة فى الدول الصناعية الغربية. لكن تلك الظاهرة بدأت فى الانحسار مع تعافى الاقتصاد الأمريكى، وتحرك مستويات الأسعار إلى أعلى، الأمر الذى حفز مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى إلى رفع أسعار الفائدة هامشيا مرة بعد أخرى، مع توقعات بزيادات إضافية فى الأفق، وذلك من شأنه أن يسهم فى حدوث تدفقات عكسية لبعض رءوس الأموال المستثمرة فى محافظ مالية فى أسواق الدول النامية، حيث توقع خبراء الصندوق أن تبلغ قيمة رءوس الأموال التى ستخرج من أسواق الدول النامية نحو ١٠٠ مليار دولار(٢٨).

وقد سجلت بالفعل بعض أسواق المال فى الدول النامية، مثل مصر، وتركيا، وجنوب إفريقيا، والمكسيك، والبرازيل، تراجعا فى مؤشرات أسعار الأصول المالية المتداولة فى بورصاتها بشكل عام فى النصف الثانى من عام ٢٠١٨، لأسباب كثيرة، منها خروج رءوس أموال أجنبية من هذه الأسواق. على سبيل المثال، فإن سوق الأوراق المالية فى مصر بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعا قياسيا فى الأسعار حتى أبريل ٢٠١٨، فإنها فى نهاية العام سجلت خسارة صافية تبلغ نحو ١٤٪ من قيمة مؤشر الأسعار الرئيسى EGX30 مقارنة ببداية العام.

٥- هجرة العقول والمهارات البشرية إلى الدول المتقدمة Brain Drain:

تعد ظاهرة "هجرة العقول" إحدى أهم معضلات التنمية فى الدول الفقيرة، والدول النامية بشكل عام. وفيما ينظر البعض إليها على أنها عملية متعمدة من جانب الدول المتقدمة لـ "سرقة العقول" من الدول النامية، فإن هذه الظاهرة فى واقع الأمر هى فى الأساس وبشكل عام ظاهرة "مصنوعة محليا" فى الدول النامية، بسبب ظروف عدم الاستقرار السياسى، وعدم تكافؤ الفرص، وعدم توافر فرص التعليم العالى والتدريب الجيد. إضافة إلى هذه العوامل، هناك أيضا ظاهرة انتشار الحروب بين الدول النامية وبعضها بعضا (الحرب الهندية – الباكستانية والحروب العربية – الإسرائيلية)، وكذلك ظاهرة الحرب بالوكالة (war by proxy)، والحروب ذات الطابع الطائفى مثل الحرب العراقية – الإيرانية، والحرب الأهلية فى سوريا، والحرب فى اليمن. وتمثل هذه الحروب عاملا رئيسيا من عوامل طرد الثروة البشرية بشكل عام، وهجرة الكفاءات وأصحاب المهارات النادرة بشكل خاص، من المناطق الأقل استقرارا فى العالم إلى المناطق الأكثر استقرارا، الأمر الذى نلاحظه بوضوح منذ بداية القرن الحالى فى منطقة الشرق الأوسط.

خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين (حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠) لوحظ أن عدد المهاجرين من حملة الشهادات الجامعية إلى دول مجموعة العشرين (G-20)، وهى الدول التى تحتضن وحدها ثلثى المهاجرين فى العالم كله، زاد بنسبة ٦٠٪ ليصل إلى ٣٢ مليون مهاجر، طبقا لإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(٢٩).

تمثل فرص الاستقرار، والارتقاء التعليمى، والاقتصادى، والاجتماعى العوامل المحفزة لجذب المهاجرين إلى الدول الغنية. لكن هجرة العقول والكفاءات البشرية تنتج آثارا متناقضة، سلبية وإيجابية، على صعيد التنمية فى الدول الفقيرة والنامية. ومن الآثار السلبية أن الدول النامية تعجز عن توفير المهارات البشرية اللازمة لقيادة التنمية فى كل المجالات تقريبا، خصوصا مع تزايد أهمية المعرفة فى صنع التنمية بشكل عام. على سبيل المثال، فإن دولة فقيرة، مثل أوغندا، لا تجد من بين المؤهلين من أبنائها من يملأ الوظائف الشاغرة فى قطاع الرعاية الصحية. ففى عام ٢٠١٥، ظلت نسبة ٣١٪ من الوظائف المعروضة فى ذلك القطاع شاغرة لا تجد من يشغلها بسبب هجرة الأطباء والممرضين والفنيين فى قطاع الرعاية الصحية إلى الخارج.

لكن هجرة العقول والكفاءات البشرية من الدول الفقيرة والنامية إلى الدول الغنية والمتقدمة ليست شرا مطلقا، وإنما هى تلعب أيضا دورا مهما فى تدفقات الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة والنامية. من ثم، فهى تمثل أحد المحركات الرئيسية لتمويل التنمية بدون أعباء، إذا ما قورنت تحويلات العاملين المهاجرين هجرة دائمة أو مؤقتة بالاقتراض من الخارج. على سبيل المثال، بلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين فى الدول الغنية والمتقدمة، مثل دول الخليج وأوروبا، وكندا، واستراليا، والولايات المتحدة ٢٦,٤ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧(٣٠)، وذلك بدون حساب قيمة النقود الواردة بصحبة الراكب التى لا يتم تسجيلها، وهو أعلى رقم لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج حتى تاريخه، بزيادة قيمتها ٤,٦ مليار دولار بنسبة زيادة سنوية تبلغ ٢١,١٪ تقريبا مقارنة بالعام السابق. هذه التحويلات بالعملات الأجنبية أسهمت فى زيادة ثروة مصر الحقيقية، التى لا يعاد تحويلها إلى الخارج (مثلما هو الحال فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، وضخت فى شرايين الاقتصاد المصرى المزيد من المدخرات، والاستثمارات، والإنفاق الاستهلاكى، فأسهمت بالتالى فى زيادة قوة مقاومة الاقتصاد الذى يكافح ضد الركود، ونقص السيولة وتدهور قيمة العملة المحلية.

فى هذا المثال الخاص بمصر، فإن العائد السنوى على الاستثمار فى تنمية الثروة البشرية، لا يتضمن فقط العائد الخارجى الناتج عن تصدير تلك المهارات إلى الخارج، وإنما يجب الأخذ فى الحسبان القيمة المضافة المحلية لقوة المهارات البشرية. ومع ذلك، فإننا اعتمادا على أرقام وزارة المالية (التقرير المالى الشهرى أكتوبر ٢٠١٨)، والبنك المركزى (بيان ميزان المدفوعات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧)، وبمقارنة العائد الخارجى فقط من تصدير المهارات والثروة البشرية، بقيمة العائد على الاستثمارات فى بقية القطاعات الاقتصادية فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، يتضح أن هذا العائد الخارجى لتصدير العمل يقدم المؤشرات التالية:

- يعادل تقريبا ١٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- يتجاوز قيمة حصيلة جميع صادرات مصر السلعية، بما فيها البترول والمنتجات البترولية (٢٥,٨ مليار دولار).
- يتجاوز قيمة صافى الاستثمار الأجنبى المباشر بأكثر من ٣ مرات (٣,٤ مرة).
- يقترب من ستة أمثال كل استثمارات شركات النفط والغاز فى مصر (٤,٥ مليار دولار).
- يمثل نحو خمس أمثال الحصيلة الكلية لعائدات المرور فى قناة السويس (٥,٧ مليار دولار).
- الأكثر من ذلك أن عائدات تصدير المهارات البشرية، خلال الأعوام الخمس الأخيرة من ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى نهاية السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغت ١٠٣,١ مليار دولار. فهو إذن، وبلا جدال، أهم مصدر للتحويلات الرأسمالية إلى الخزانة العامة للدولة، الأمر الذى يجعل العائد من الهجرة المؤقتة أو الدائمة للمهارات البشرية من أهم المصادر الصافية لتمويل التنمية، وتقليص فجوة رأس المال فى الدول النامية. من ثم، فإن عائدات تصدير العمل تؤكد الأهمية الفائقة للاستثمار فى تنمية رأس المال البشرى. ويعد تطوير التعليم وتحقيق متطلبات التنمية البشرية بشكل عام من أهم الوسائل الكفيلة بتعويض نقص الكفاءات، وزيادة فرص تصدير العمل الماهر إلى الخارج. ومن المهم هنا تأكيد أن التخطيط التعليمى يجب ألا يستهدف فقط تلبية احتياجات تنمية الاقتصاد المحلى، وإنما يجب أن يستهدف دمج سوق العمل المحلية بسوق العمل الإقليمية والعالمية، وهو ما يتطلب تخطيط التعليم من منظور إقليمى وعالمى global and regional perspective، وليس على أساس احتياجات السوق المحلية، ومن منظور محلى Local Perspective كما هو الأمر فى تخطيط التعليم فى الوقت الراهن. **إن تخطيط التعليم من منظور إقليمى وعالمى يفتح آفاقا واسعة أمام قوة العمل المحلية، ويساعد على الحد من البطالة. الشرط الرئيسى هنا هو أن ينتج النظام التعليمى كفاءات عالية المهارة تلائم احتياجات التنمية محليا، وتسهم فى تعظيم فرص تصدير العمل والمهارات البشرية إقليميا وعالميا.**

٦- تركز الإبداع المعرفى والتكنولوجى:

على مستوى العالم بأسره، تحتكر الشركات العملاقة فى الدول الصناعية المتقدمة أحدث تقنيات الإنتاج والمعارف العلمية. ولغرض حماية الإبداع المعرفى والتكنولوجى من القرصنة، نشأ ما يعرف بحقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rights، وهذه الحقوق تتمتع بالحماية الدولية، طبقا لاتفاقية TRIPS بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية. وتنقسم

هذه الحقوق إلى قسمين أساسيين، الأول هو حقوق النسخ الأدبية، والفنية، والفكرية، وبرامج التشغيل الإلكترونى Computer & Electronic Software وما يرتبط بها. وتمتد هذه الحقوق بامتداد حياة منتج العمل، ولمدة ٥٠ عاما من تاريخ موت صاحب أو أصحاب الحقوق الأصلية. الثانى هو الحقوق الصناعية Industrial Rights، التى تشمل التصميمات الصناعية والعلامات التجارية، وهى تتمتع بحماية مطلقة، وتخضع لترتيبات معقدة فيما يتعلق بتراخيص الإنتاج وغيرها، كما تشمل براءات الاختراع والابتكار المسجلة، وهى تتمتع بالحماية لمدة ٢٠ عاما إلا إذا نصت بعض الاتفاقيات على غير ذلك(٣١). كذلك، تشمل حقوق الملكية الفكرية علامات المنشأ Geographical Indications، والتركيبات الكيماوية للأدوية، والمستحضرات الطبية، وغيرها. وقد تختلف مدة حماية حقوق الملكية الفكرية من دولة إلى أخرى وفق قوانينها المحلية. كذلك، فإن الحقوق المسجلة فقط لدى كل دولة هى التى تتمتع بحقوق الحماية فيها. فإذا لم يكن المنتج مسجلا فى دولة ما، فقد لا يحصل على الحماية القانونية.

ونظرا لأن أهم مراكز البحث العلمى، والجامعات، ومراكز التطوير التكنولوجى العالمية تقع فى الدول الصناعية المتقدمة والصين، فإن هذه الدول تستحوذ على النصيب الأوفر من حقوق الملكية الفكرية فى العالم. وتظهر جداول التنافسية الدولى (٢٠١٨) أن عدد مراكز المعرفة والتجديد التكنولوجى Innovation Hubs الرئيسية فى العالم محدود جدا، ويعد على أصابع اليد الواحدة، وهى موزعة أساسا بين الولايات المتحدة، والصين، واليابان، وألمانيا(٣٢).

بشكل عام، تحتل هذه الدول مراكز الصدارة الأولى من حيث عدد الأبحاث العلمية المنشورة فى الدوريات العلمية المحكمة. وتأتى الولايات المتحدة فى المقدمة، تليها الصين بفارق ضئيل جدا، ثم اليابان، وألمانيا(٣٣). وحيث إن التطور فى صياغات دالة الإنتاج ونماذج النمو منذ منتصف القرن الماضى (من روبرت سولو R. Solow الفائز بجائزة نوبل عام ١٩٨٧ وحتى بول رومر P. Romer، ووليام نورد هاوس W. Nordhaus الفائزين بجائزة نوبل عام ٢٠١٨) حتى الآن يؤكد أن المعرفة البشرية، والاختراعات، والتطبيقات التكنولوجية تمثل معا المحرك الرئيسى للنمو فى العالم، فإن إحراز تقدم فى ميادين العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها فى دولة ما يؤهلها عمليا لزيادة قدرتها التنافسية، وتعزيز مركزها فى النظام الاقتصادى العالمى. بينما على العكس من ذلك، فإن انهيار التعليم، وتخلفه، وتراجع البحث العلمى، والإبداع التكنولوجى وتطبيقاته يؤدى بشكل عام إلى تراجع القدرات الاقتصادية للدولة، وتدهور مركزها النسبى فى الاقتصادى العالمى، وضعف قدرتها التنافسية.

إن هذه الملامح الستة الرئيسية (تركز القدرات الإنتاجية، وتركز التجارة العالمية، وتركز عملات تسوية المدفوعات العالمية، وتدفق رءوس الأموال من أسفل إلى أعلى، وهجرة رأس المال البشرى إلى الدول الغنية والمتقدمة، وتركز الإبداع المعرفى والتكنولوجى لدى الدول المتقدمة) تشكل معا أسس وآليات النمو فى العالم، وتطبع النظام الاقتصادى العالمى بطابع الانقسام الحاد بين دول قليلة تشكل معا محرك النمو الرئيسى فى العالم اقتصاديا Engine of World Growth، ودول كثيرة تشكل الفناء الخلفى للنمو العالمى Backyard of World Growth. وهذه الدول التى تعيش فى الفناء الخلفى للنمو العالمى تنتج أقل مما يكفيها، وتستهلك أكثر مما تدخر، ويقع عليها أكثر من غيرها عبء آثار أزمات التجارة والتمويل، وتنشئ عمدا أو عن غير عمد بيئة طاردة لرأس المال المادى والبشرى، وتخرب عن عمد أو عن غير عمد البيئة الطبيعية التى تشكل حاضنة النمو الأولية، ومخزن الموارد الطبيعية المتجددة أو الناضبة.

خاتمة:

يقود ما سبق إلى أحد اتجاهين، **الأول**: وقد جربناه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يتمثل فى أن ينشئ البعض من مركز النمو ومحركاته الرئيسية فى العالم صورة "المعتدى الأثيم الذى يستحق العداء". **الآخر**: هو ما لجأت اليه دول، مثل الصين، والهند، وفيتنام، وجنوب إفريقيا، وتشيلى، ويتمثل فى إعادة البناء الهيكلى لاقتصاداتها فى مناخ صحى، وتفاعلات مفتوحة مع العالم، على أساس معادلة تحقق تقدما متصلا فى بناء محركات القوة الداخلية، وتحويلها من مجرد محركات محلية إلى محركات قوية إقليميا وعالميا. ومن المفارقات التى تستحق الدراسة أن الدول النامية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اندفعت بقوة إلى طريق التأميمات ومصادرة رءوس الأموال الأجنبية، وذلك حتى منتصف سبعينيات القرن الماضى تقريبا، ثم فجأة وجدنا أن السياسات الاقتصادية لهذه الدول قد تعرضت لانقلاب مفاجئ طلبا لرءوس الأموال الأجنبية، والانفتاح الاقتصادى، ومن ثم تحرير أسواقها من كل السياسات، التى تم العمل وفقا لها منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات. وهذا التحول الحاد فى السياسات الاقتصادية من النقيض إلى النقيض يدعونا إلى إعادة التفكير فى توجهات السياسة الاقتصادية من حيث علاقتها بمحركات التنمية المستدامة اقتصاديا، واجتماعيا، وبشريا، ومعرفيا، وبيئيا.

تأسيسا على ما سبق، **يمكن القول إن محركات عدم الاستقرار تتفوق على مقومات النمو فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن، وهو ما يستدعى ضرورة العمل الجدى من أجل إصلاح النظام العالمى. ومن الضرورى أيضا تأكيد فشل المدخلين النقدى والمالى فقط كطريق لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والنمو المستدام. ويستدعى العمل على تحقيق الاستقرار فى هذا السياق ضرورة التصدى لكل عوامل الخلل الهيكلى فى النظام الاقتصادى العالمى بما يضمن الحد من الانقسام والتفاوت، وإتاحة الفرص العادلة للنمو، بما يضمن حياة كريمة للأغلبية العظمى من سكان الأرض، مع المحافظة على البيئة، وتوزيع ثمار التقدم التكنولوجى بصورة عادلة، بحيث لا ينهض هذا التقدم محركا لزيادة التفاوت والفقر فى مناطق أصبحت أسيرة للتخلف والحرمان من ثمار الحضارة والتقدم البشرى.**

الهوامش :

1- Stiglitz, Joseph, (2002): Globalization and its Discontents, Penguin Books, p.53.

قدم ستيجليتز فى هذا الكتاب نقدا مريرا لسياسات صندوق النقد الدولى على ضوء خبرته فى العمل عضوا فى مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون، ثم رئيسا للمجلس، كذلك خبرته خلال عمله كبيرا للاقتصاديين فى البنك الدولى. وقد أتاحت له تجربته فى العملين الحكومى والدولى الاطلاع عن قرب على آليات صنع السياسات الاقتصادية فى الدولة القائدة للنظام الاقتصادى العالمى، وكذلك فى كل من البنك والصندوق اللذين اضطلعا بدور محورى فى توجيه السياسات النقدية والمالية، والتجارية، والاقتصادية على مستوى العالم. وفاز جوزيف ستيجليتز بجائزة نوبل فى الاقتصاد عام ٢٠٠١.

٢- النص الكامل لشهادة ألن جرينسبان بشأن الأزمة المالية العالمية أمام مجلس النواب الأمريكى فى أكتوبر ٢٠٠٨ متاح على الرابط التالى:

www.gpoaccess.gov/congress/index.html

www.house.gov/reform

٣- دعا ديفيد ليبتون، النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولى، إلى ضرورة إقامة نظام متعدد الأطراف أكثر كفاءة من النظام الحالى لمواجهة مخاطر وقوع أزمة مالية عالمية، وحذر من أن النظام الحالى لا يضمن إمكان تجنب وقوع أزمة أو القضاء عليها حال وقوعها. انظر كلمة ديفيد ليبتون فى المنتدى السنوى لمؤسسة بلومبيرج (لندن فى ١١ يسمبر ٢٠١٨) على موقع صندوق النقد الدولى:

- Lipton, David, Why a New Multilateralism Now?

www.imf.org/en/news/articles/10/12/2018/sp121118-why-a-new-multilateralism-now

٤- أصدر ألن جرينسبان مذكراته فى كتاب بعنوان "The Age of Turbulence: Adventures in a New World" (Penguin Press, 2007- hard cover) تضمن تجاربه فى الحياة، بما فى ذلك الفترة التى تولى فيها رئاسة مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى (١٩٨٧ إلى ٢٠٠٦)، وهى الفترة التى شهدت تخفيض أسعار الفائدة الأمريكية، وإطلاق قوى الاقتراض العقارى إلى نطاق لم تشهده السوق من قبل، وتقديم ضمانات حكومية لمؤسسات الرهن العقارى، وتشجيع المؤسسات المالية على التوسع فى استخدام المشتقات المالية Derivatives، وإصدار ضمانات مالية للتأمين على مخاطر القروض Collateral Finance، وهو ما سمح لمؤسسات التمويل المصرفى بزيادة قيمة محافظها المالية بأصول وهمية لا تقابلها أصول عينية حقيقية. وقد أدى هذا عمليا إلى تسارع الافتراق بين الاقتصاد النقدى والاقتصاد الحقيقى، الأمر الذى وفر أرضية خصبة لظهور فقاعات مالية فى قطاعات شديدة التأثير، مثل القطاع العقارى، وقطاع الاستهلاك الخاص (بطاقات الائتمان)، إضافة إلى قطاع التمويل نفسه (المؤسسات المصرفية). وقد اعترف ألن جرينسبان، فى جلسات الاستماع أمام الكونجرس الأمريكى بشأن الأزمة المالية، بأنه أخطأ التقدير فيما يتعلق بقدرة المؤسسات المالية على تنظيم نفسها بنفسها، وتوفير شروط التوازن فى السوق. وقد أصدرت دار الشروق فى مصر ترجمة لمذكرات ألن جرينسبان عام ٢٠٠٨.

5- Dicken, Peter, (2005), (5th Edition): "Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy", Sage Publications, London ويعد هذا الكتاب مرجعا أساسيا لفهم عملية العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية، واعتمدت على الطبعة الخامسة منه. وصدرت طبعته السابعة فى فبراير ٢٠١٥.

6- Schwab, Klaus, (2016): The Fourth Industrial Revolution, Penguin Random House, UK.pp. 28-49. ومنذ أطلق شواب هذا المصطلح وتم اعتماده رسميا فى تقرير التنافسية العالمية، يجرى تطويره باستمرار، وتحاول كل دولة، مهتمة بتنمية قدراتها على المنافسة فى عالم متغير بسرعة، أن تدرس كيف يمكن أن تتعايش مع متغيرات الثورة الصناعية الرابعة، وتوفير البنية الأساسية الضرورية لزيادة قدراتها التنافسية، خصوصا فيما يتعلق بتطوير التعليم والبحث العلمى. وحتى الآن، يعد كتاب شواب مرجعا رئيسيا فى موضوع الثورة الصناعية الرابعة. ومع ذلك، فإن الأدب الاقتصادى العالمى يزخر الآن بكنوز من المعلومات فى كتب وتقارير صدرت عن منظمات هيئات ومؤسسات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادى، والتنمية، والمنتدى الاقتصادى العالمى، إضافة إلى تقارير دراسات حالة متفرقة تعنى بمدى استعداد بلدان بعينها، أو قطاعات محددة لمواجهة آثار وتوابع زلزال الثورة الصناعية الرابعة. ومن هذه التقارير والدراسات:

- World Economic Forum, (2018): Readiness for the Future of Production Report 2018.

- World Economic Forum, (2018): The Next Economic Growth Engine: Scaling Fourth

Industrial Revolution Technologies in Production (in collaboration with McKinsey and Company).

- World Economic Forum, (2016): The Future of Jobs: Employment, Skills and Workforce Strategy.

- ABD and WEF, (2017): ASEAN 4.0: What does the Fourth Industrial Revolution mean for regional economic integration?

- McKenzie, Fiona, (2017): The Fourth Industrial Revolution and International Migration. LOWY Institute for International Policy, Working Paper (5).

- Liang Tuang, Nah, (2018): The Fourth Industrial Revolution's Impact on Smaller Militaries: Boon or Bane? S. Rajaratnam School of International Studies, (Working Paper No. 318). Singapore

- Ricci, Andrea, (2017): Socio- economic Transformation in the Fourth Industrial Revolution. Institute of Studies for the Integration Systems, University of Bologna, Italy.

7- Joseph Nye Jr., (2011): "The Future of Power", Bulletin of the American Academy, Spring.2011 pp. 45-52.ومن المعروف أن جوزيف ناى (الصغير) هو صاحب مصطلح "القوة الناعمة". وقد تحدث طويلا عن تأثير مقومات القوة الناعمة فى مجريات التطور السياسى فى العالم، خصوصا بعد ثورة ٢٥ يناير أو "ثورة ميدان التحرير"، كما أطلق عليها فى محاضرة مهمة ألقاها فى معهد تشاتام هاوس فى بريطانيا فى عام ٢٠١١ بمناسبة صدور كتابه عن مستقبل القوة.

8- Ravenhill, John, (2005) Global Political Economy, (ed.), Oxford University Press, Oxford UK. p.16.

٩- تتضمن مميزات الجيل الخامس من تكنولوجيا الاتصالات عبر الشبكات الإلكترونية وأجهزة الهاتف الذكية أن قوة التردد يمكن أن تصل إلى ألف مرة، مقارنة بسرعة التردد لأجهزة الجيل الرابع، إضافة إلى السرعة الهائلة فى نقل المعلومات. وبحسب تجارب كشفت عنها شركة سامسونج فى عام ٢٠١٤، فإنه تم بث المعلومات بواسطة تكنولوجيا الجيل الخامس بسرعة تحميل وصلت إلى ٨ جيجابايت فى الثانية. وسوف تتيح هذه التكنولوجيا لأجهزة الكمبيوتر والآلات أن تخاطب بعضها بعضا، وهو ما يعنى أن الآلات والأجهزة سوف تكون قادرة بنفسها على استخدام الإنترنت والتواصل Internet of Things.

10- Ravenhill (2005), p.8.

11- Piketty ,Thomas, (2014): Capital in the Twenty First Century, (Translated by Arthur Goldhammer), The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, London.

١٢- إبراهيم نوار (٢٠١٥)، مانيفستو جديد للعدالة الاجتماعية: ثورة توماس بيكيتى على النيوليبرالية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ص ص١٢٩-١٨٦

13- The World Bank, (2018), Piecing Together the Poverty Puzzle, Washington DC.

١٤- إبراهيم نوار (١٢ أبريل ٢٠١٧)، "تكنولوجيا التسلح فى عالم مضطرب: نهاية عصر المتفجرات ومستقبل أسلحة الليزر، الموقع الإلكترونى، مجلة آفاق سياسية، المركز العربى للبحوث والدراسات، القاهرة:

www.acrseg.org/40486

15- Schwab, Klaus, (2016), pp. 7-8.

16- data.worldbank.org

17- Eurostat,www.ec-europa.eu/Eurostat/web/products/- www.statisticstimes.com

18- Prasad, Eswar S.(2014),: The Dollar Trap: How the US Dollar Tightened its Grip on Global Finance, Princeton University Press, p.44.

١٩- إبراهيم نوار (٢٠١٤)، مصر بعد ثورتين: الاقتصاد إلى أين؟، مركز المحروسة، القاهرة، ص١٧٧.

20- D' Arista, Jane (2009): "The Role of the International Monetary System in Financialization", Paper prepared for the Political Economy Research Institute Conference on "Financialization of the Global Economy", University of Massachusits, Amherst, Dec. 7-8, 2009, p.3.

21- Ibid, pp. 5-6

٢٢- كشف الموقع الإلكترونى للبنك المركزى الصينى فى نوفمبر ٢٠١٨ عن موافقة البنك على أول مشروع مشترك لإنشاء Clearing House فى داخل الصين بين شركة Express Technology Services وشركة American Express الأمريكية لإنشاء وإدارة بيت لتسوية معاملات بطاقات الائتمان داخل الصين للمرة الأولى.

23- IMF, (2018): Global Financial Stability Report, October 2018.

24- Ibid, p.5.

25- Prasad, Eswar S. (2014), p.38.

26- Lucas. Robert E. Jr. (1990), "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?", American Economic Review, vol. 80 (2), pp. 92-96.

٢٧- إبراهيم نوار، ٢٠١٤، مرجع سابق، ص٣١٠.

28- www.imf.org/en/publications/GFSR/Issues/25/09/2018/Global-Financial-Stability-Report-October-2018, p.5.

29- The Economist, 27 Aug, 2018. What educated people from poor countries make of the "brain drain" OECD argument.

٣٠- تم حساب نسبة تحويلات العاملين فى الخارج إلى المتغيرات المذكورة على أساس الإحصاءات الرسمية الواردة فى التقرير المالى الشهرى لوزارة المالية (أكتوبر ٢٠١٨)، إضافة إلى بيان البنك المركزى بشأن أداء ميزان المدفوعات فى السنة المالية Central Bank of Egypt, www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/

بيان-صحفى-بشأن-أداء-ميزان-المدفوعات-خلال-السنة-المالية-٢٠١٧-٢٠١٨.

31- World international Property Organization (WIPO): What is Intellectual Property? www.wipo.int/about-ip/en

32- World Economic Forum (2018): The Global Competitiveness Report 2018. p.7.

33- www.indexmundi.com/facts/indicators/IP.JRN.ART.SC/ranking

■ ■ ■